**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة باجي مختار**

**كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية**

* **الموضوع:**

***المنظمة العالمية***

***للتجارة***

**من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذة:**

**بن سالم براءة. بوشنقير إيمان.**

**السنة الجامعية:**

**2025-2024**

* **خطة البحث:**

**•المبحث الثاني: منظمة التجارة العالمية:**

* **المطلب الأول: - نشأة منظمة التجارة العالمية.**

**-الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.**

**-شروط و إجراءات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية.**

**-مبادئ منظمة التجارة العالمية.**

* **المطلب الثاني: -أهداف منظمة التجارة العالمية.**

**-المهام الأساسية لمنظمة التجارة العامية.**

**-علاقة منظمة التجارة العالمية بصندوق النقد الدولي.**

**-مزايا الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية.**

* **المقدمة:**

 **إن نهاية الحرب العالمية الثانية ، جعل الكثير من دول العالم تفكر في طريقة أكثر نجاعة من الحرب لتطوير السياسة ، وهي الإقتصاد، و بالتالي بات من المهم الإهتمام بالمصلحة الإقتصادية لكل دولة بتنمية النشاطات الإقتصادية و إعادة بناء ما دمرته الحرب ، و هذا بإنشاء 3 منظمات اقتصادية عالمية تقود النظام الإقتصادي العالمي وهي :**

* **صندوق النقد الدولي 1944 لتسيير النظام النقدي الدولي**
* **البنك العالمي للتنمية 1945 لتيير للنظام العالمي الدولي**

 **إضافة لهاتين المنظمتين تم التفكير في إنشاء منظمة عالمية للتجارة**

**(WTO) هي منظمة دولية تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء. تهدف إلى تسهيل التجارة الدولية، حل الخلافات التجارية، وتوفير إطار للمفاوضات التجارية كأهم نقط من مهامها .**

 **الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن ماهية المنظمة العالمية للتجارة وكيف تتطرق لعملها وما هو دورها في الإقتصاد العالمي ؟ و العديد من النقاط الأخرى التي سنتطرق إليها في مبحثنا.**

* **المطلب الأول:**
1. **نشأة منظمة التجارة العالمية :**
* **تاريخ تنظيم التجارة الدولية واتفاقية الجات (GATT):**

**البدايات (1946-1947):**

**انطلقت الجهود لتنظيم التجارة الدولية في مؤتمر هافانا 1946 بهدف تعزيز حرية التجارة.عقدت مفاوضات في جنيف 1947 بمشاركة 23 دولة، وأسفرت عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) التي دخلت حيز التنفيذ عام 1948.**

**ميثاق هافانا (1948):**

**طالب بإنشاء منظمة دولية للتجارة، لكن المشروع فشل بسبب رفض الكونغرس الأمريكي.**

**استمرار العمل باتفاقية الجات:**

**أصبحت إطارًا مؤقتًا لتنظيم التجارة الدولية مع أمانة في جنيف.**

**تركزت على خفض الرسوم الجمركية، لكنها لقيت انتقادات من الدول النامية لتركزها على مصالح الدول الصناعية.**

**مفاوضات الجات:**

**اتخذت شكل جولات تفاوضية لتحرير التجارة وإقامة نظام تجاري عالمي.و تتمثل هذه الجولات فيما يلي :**

**• جولة جنيف (1947): تمخضت عنها اتفاقية الجات، وحققت انخفاضًا في التعريفات الجمركية بنسبة 63%.**

**• جولة أنسي (1949): أولى جولات الجات، شاركت فيها 13 دولة واتفقت على تخفيض التعريفات الجمركية.**

 **•جولة توركواي (1950): عقدت في إنجلترا بمشاركة 38 دولة، وتم الاتفاق على تخفيضات إضافية في التعريفات الجمركية.**

 **•جولة جنيف الثانية (1956): شملت 26 دولة، وحققت تخفيضات جمركية على سلع بقيمة 5.2 مليار دولار في التجارة الدولية.**

**•جولة ديلون (1960-1961): عُقدت في جنيف، وبلغت قيمة التخفيضات الجمركية الناتجة عنها 9.4 مليار دولار، بمشاركة 26 دولة.**

**•جولة كينيدي (1964-1967): شهدت مشاركة 62 دولة، وأسفرت عن تخفيض عالمي بنسبة 30% للتعريفات على المنتجات الصناعية، كما تضمنت اتفاقًا لمكافحة الإغراق.**

**•جولة طوكيو (1973-1979): شاركت 99 دولة، وركزت على إزالة الحواجز غير الجمركية، وتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 33%. حيث مهدت الطريق لمعالجة القضايا المتعلقة بالخدمات في التجارة الدولية.**

**•جولة أوروغواي (1986-1994): هي أوسع وأهم جولات الجات، بمشاركة 125 دولة حيث تضمنت توسيع نطاق المفاوضات لتشمل التجارة في الخدمات والزراعة، وأدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) عام 1995.**

**ساهمت هذه الجولات في تطوير النظام التجاري العالمي، حيث عززت تحرير التجارة الدولية، ومهدت الطريق لإنشاء منظمة التجارة العالمية ككيان رئيسي لتنظيم التجارة الدولية وتحقيق التكامل الاقتصادي.**

**2.الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:**

**المؤتمر الوازري :**

**يختص برسم السياسات،، وهوالسلطة العليا وله ولاية إتخاذ القرارات في كل المسائل التي تخص نشاط المؤسسة و تتمثل أهم سلطاته في:**

* **الحق في إنشاء اللجان الفرعية و الداخلية :**

**تشكيل لجان رئيسية (مثل لجنة التجارة والتنمية) وأخرى إضافية حسب الحاجة.**

* **تعيين مديرعام للمنظمة و تحديد صلاحياته:**

**حیث یعین المؤتمر الوازري المدیر العام كما یعتمد الأنظمة التي تحدد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب.**

* **تفسیر اتفاقیات المنظمة :**

**اعتماد تفسير اتفاقيات المنظمة، وتعديلها بناءً على توصيات المجلس العام**

* **اعتماد عضویة الأعضاء الجدد :**

**اتخاذ قرارات الانضمام والموافقة على الشروط بأغلبية الثلثين، مع إمكانية تقديم استثناءات في حالات خاصة.**

**المجلس العام :**

 **وهو الجهاز المنوط به تسییر النشاط الیومي للمنظمة، واتخاذ القرارات في كل أمورها، حیث یتولى مهام المؤتمر الوازري في الفترات التي تفصل بین اجتماعاته، وكذلك كل المهام التي أسندها له اتفاق المنظمة، ومن بینها اعتماد المیزانیة السنویة للمنظمة، واعتماد اللوائح المالیة، وله كذلك وضع الإجراءات والقواعد التي تحكم عمل اللجان المشار إلیها في الفقرة 7 من المادة الرابعة،كما یتولى القیام بمهام جهاز مراجعة السیاسة التجاریة برئیس مختلف، ویمارس عمله في كل مجال من المجالات وفق قواعد وٕإجراءات مختلفة،وفي كل الأحوال یقدم تقاریره للمؤتمر الوازري.**

**المجالس النوعیة :**

 **وتتكون من ثلاثة مجالس هي :مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس الملكیة الفكریة وتعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام،فهي تقوم بمساعدته، وكذلك المؤتمر الوازري في أداء مهامه ما لم یقـصر النص القیام بعمل معین على أي منهما، ویشـرف كل منها على الاتفاق المختص به؛ حیث یشرف مجلس التجارةفي السلع على إدارة الاتفاقیات التجاریة المتعددة الأطراف، كما یشرف مجلس الخدمات على إدارة الاتفاقیة العامة لتجارة الخدمات، ویشرف مجلس الملكیة الفكریة على إدارة اتفاق الجوانب التجاریة لحقوق الملكیة الفكریة ویجوز لكل منها إنشاء أجهزة فرعیة، ویكون لهذه الأجهزة المنشأة وضع القواعد والإجراءات عملها، والتي یجب أن یقرها المجلس الذي أنشأها لجنة التجارة والتنمیة.**

**.Dاللجان: وتنقسم إلى :**

* **اللجان المسماة:**

**المجلس العام أنشأ لجانًا ومجموعات عمل متخصصة لدعم مهام المنظمة، منها ثلاث لجان رئيسية: لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والإدارة. يتم تشكيلها بمبدأ العضوية المفتوحة لجميع الأعضاء، وتقدم تقاريرها للمدير العام. كما تتابع مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي وتقدم مبادرات لتعزيز مشاركتها.**

* **لجنة التجارة والبیئة :**

**أنشئت في عام 1995 المجلس العام ولجنة المفاوضات التجاریة.**

* **اللجان النوعیة :**

**بالإضافة إلى اللجان المسماة تضمنت الكثیر من الاتفاقیات السلعیة إنشاء لجان أسندت لها هذه الاتفاقیات اختصاصات محددة تتعلق بتنفیذ أحكامها وتعزیز أهدافها، وهي لجنة الوصول للأسواق، ولجنة الزارعة، ولجنة تدابیر الصحة والصحة النباتیة، ولجنة القیود الفنیة على التجارة، ولجنة الدعم والتدابیر التعویضیة، ولجنة مكافحة ممارسات الإغراق، ولجنةالتقییم الجمركي و..و...**

* **لجان الخدمات :**

 **أنشأ مجلس تجارة الخدمات لجنة تجارة الخدمات المالیة، ولجنة التعهدات المحددة، وكذلك مجموعة عمل التنظیم المحلي، ومجموعة عمل قواعد الخدمات، وكذلك لجان الاتفاقیات الكثیرة الأطراف هما :لجنة تجارة الطیران المدني، ولجنة المشتریات الحكومیة.**

* **مجموعات العمل:**

**وهي مجموعة بشأن الانضمام، ومجموعة عمل العلاقة بین التجارة والاستثمار، ومجموعة عمل التفاعل بین التجارة والسیاسة، ومجموعة عمل الشفافیة في المشتریات الحكومیة، ومجموعة عمل التجارة والدیون والتمویل، ومجموعة عمل التجارة ونقل التكنولوجیا .وجمیع هذه اللجان الفرعیة ومجموعات العمل تقدم تقاریرها ونتائج أعمالها للمجلس العام أو لما یتبعه من لجان.**

**أمانة المنظمة:**

* **المدیر العام :**

 **للمنظمة أمانة یرأسها مدیر عام المنظمة، یعینه المؤتمر الوازري، وقد وضع تنظیمًا یحدد سلطات المدیر العام، وواجباته، وشروط تعیینه، ومدة رئاسته للأمانة، ویجب على مدیر عام المنظمة وهیئة الأمانة الالتزام باستقلالهم وحیادهم، فلا یطلبون أو یتلقون أي تعلیمات من أي حكومة أو جهة خارجیة، كما أنه یقع على عاتق أعضاء المنظمة احترام هذا الاستقلال والحیاد بعدم السعي للتأثیر فیهم واحترام الطبیعة الدولیة لمسئولیاتهم.**

* **مهام الأمانة:**

**فالمهمة الرئیسة لأمانة المنظمة تقدیم وتوفیر الدعم الفني والمهني والإداري لمختلف أجهزة المنظمة، ومراقبة وتحلیل ودراسة نتائج تنفیذ الاتفاقیات والتطوارت التي تقع في التجارة الدولیة، وتقدیم المشورة والنصیحة للدولة الراغبة في الانضمام لعضویة المنظمة، وتقدیم المعلومات للرأي العام ووسائل الإعلام، والتعاون مع المنظمات الدولیة الأخرى؛ لذا فقد تم وصفهم بأنهم یشكلون الذاكرة المؤسسیة.**

* **سلطات الأمانة:**

**لیس لمدیر عام المنظمة وأمانتها سلطة اتخاذ القرار في مجال عمل المنظمة، فكل اختصاصهم هو البحث والإعداد والعرض على سلطة اتخاذ القرار في المنظمة ممثلة في المؤتمر الوازري والمجلس العام، وأقصى ما لهم هو اقتراح الحلول أو الإصلاحات أو التعدیلات التي یرونه أنها ضروریة لتنفیذ أي من اتفاقیات المنظمة وتعزیز أهدافها.**

**3.شروط و إجراءات الإنضمام إلى المنظمة:**

**شروط الانضمام إلى المنظمة:**

**باستطاعة أي إقليم أو دولة مستقلة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكافة الاتفاقيات التابعة لها، وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء، وتتلخص هذه الشروط فيمايلي:**

* **تقديم تنازلات في التعريفات الجمركية:**

**بحيث تشترط المنظمة على الدولة الراغبة في الانضمام إليها إلى تقديم جدول للتنازلات ،تحتوي على الإلتزام بتعريفات جمركية محددة في إطار اتفاق مع المنظمة، لا يمكن المساس بها إلاّ في حالات خاصة تحددها قواعد المنظمة.**

* **تقديم إلتزامات في الخدمات:**

**على الدولة الراغبة في الانضمام أن تقدم جدولا بالإلتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات، يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية، ووضع جدول زمني لإزالتها.**

* **الإلتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:**

 **تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق جميع اتفاقيات المنظمة تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج [ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنها من الاتفاقيات الاختيارية.]**

**بمعنى عليها أن توافق على اتفاقيات جولة الأورغواي، و بالتالي لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات يعكس ما كان سائدًا أيام الغات، وخاصة بعد جولة طوكيو ،حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت في اتفاقيات خاصة.**

 **إجراءات الإنضمام للمنظمة:**

**تمر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالمراحل التالية:**

* **مرحلة طلب العضوية:**

**تبدأ عملية العضوية عندما تقدم الدولة التي ترغب بالانضمام طلبا إلى المدير العام تطلب فيه رسميا الانضمام إلى المنظمة OMC ، ويرسل هذا الطلب بعد ذلك إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وبعد أن يوافق المجلس العام يتم تشكيل فريق عمل مكون عادة من الدول الأعضاء ذات المصالح الكبرى مع الدولة طالبة العضوية.**

* **جمع المعلومات:**

**هذه المرحلة مخصصة لجمع المعلومات حول النظام التجاري المقدم الطلب والهدف منها هو من جهة توضيح التغييرات التي على مقدم الطلب القيام بها حتى تتوافق قوانينه وسياساته مع اتفاقيات منظمة الـ OMC ، ومن جهة أخرى تشكل هذه المعلومات قاعدة لقيام المفاوضات الخاصة المتعلقة لأسواق السلع والخدمات.**

**وخلال هذه المرحلة تطلب المنظمة من الحكومة المعنية بالانضمام تقديم مذكرة بالنظام فيها، متضمنة وصفا لجميع السياسات الاقتصادية، والتي لها علاقة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية. كما على مقدم الطلب الإجابة على مجموعة الأسئلة الكتابية التي تطرحها عليه الدول الأعضاء.**

* **مرحلة المفاوضات:**

**عندما يكتمل لدى فريق العمل ما يكفي من البيانات حول السياسات التجارية الحقيقية للدولة طالبة العضوية، يبدأ التفاوض حول**

**شروط الانضمام إلى المنظمة بين الدولة المعنية وأعضاء فريق العمل.**

**كما تعقد مفاوضات بين البلد المعني وكل عضو من أعضاء المنظمة OMC ويرغب في ذلك، حيث تشمل هذه المرحلة عدة جولات من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول جدول التعريفة الجمركية والقيود غير الجمركية وحرية وصول البضائع.**

* **الوثيقة الشاملة المتعلقة بالانضمام والمصادقة النهائية عليها:**

**يتم في هذه المرحلة تلخيص نتائج جميع المفاوضات في وثيقة واحدة تشمل نتائج جميع دورات فريق العمل تحت ختم مبادئ التعددية. ويجب أن تخضع هذه الوثيقة للموافقة من طرف أعضاء فريق العمل الذي يحيلها بدوره إلى المجلس العام والمؤتمر الوزاري لاعتمادها.وعلى المؤتمر الوزاري أن يقرّ بأغلبية 3 الأعضاء بروتوكول الانضمام الذي يدخل حيز النفاذ بعد 30 يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه.**

**4.مبادئ منظمة التجارة العالمية:**

* **مبدأ تحرير التجارة من القيود كافة:**

 **ينص على منع فرض قيود غير جمركية على التجارة الدولية، مثل الحصص والقيود الكمية، مع إمكانية فرض رسوم جمركية بديلة بشرط التفاوض بين الأطراف. يُسمح بفرض استثناءات مثل حماية الصحة العامة أو الأمن، ولكنها لا تشمل القيود الفنية مثل المعايير الصحية أو البيئية. الأعضاء ملتزمون بفتح أسواقهم لقطاعات الخدمات، تُعتبر هذه الإجراءات ضرورية لتحقيق أهداف مشروعة دون التمييز بين المنتجات الأجنبية والمحلية.**

* **مبدأ الحق في نظام فعال لتسوية النزاعات:**

 **يضمن عدالة واستقرار التجارة الدولية. ورغم نجاحه في حماية الصناعات الوطنية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، إلا أنه يواجه تحديات، أبرزها عدم تكافؤ القدرات التفاوضية بين الدول النامية والمتقدمة، مما يؤدي أحياناً إلى نتائج غير متوازنة. ورغم هذه العقبات، يظل النظام أداة أساسية لضمان سير التجارة الدولية**

* **مبدأ النفاذ إلى الأسواق:**

**يهدف إلى تخفيض القيود على تدفق السلع والخدمات عبر التجارة الدولية، بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية والحواجز غير التعريفية.**

**التخفيض العام للضرائب الجمركية:**

**يتمثل في تقليل التعريفات الجمركية بين الدول وفق اتفاقيات متعددة الأطراف (مثل اتفاقية الجات 1947).**

**حظر استخدام القيود الكمية: يُمنع فرض قيود كمية على التجارة إلا في حالات استثنائية لحماية ميزان المدفوعات.**

**إلغاء الحواجز غير التعريفية:**

**تشمل الإجراءات التي تعيق التجارة كالتقييم الفني وإجراءات الصحة، مع التركيز على التوافق مع معايير منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة.**

* **مبدأ الحق في الحماية ضد المنافسة الغير مشروعة:**

**مبدأ وضعته منظمة التجارة العالمية لحماية الأعضاء من ممارسات الإغراق والدعم غير المشروع، حيث يتمثل الإغراق في بيع السلع الأجنبية بأسعار أقل من قيمتها في بلد المنشأ مما يضر بالصناعات المحلية، بينما يتجسد الدعم غير المشروع في تقديم الحكومات دعمًا يؤدي إلى منافسة غير عادلة في الأسواق المستوردة. لتطبيق الحماية، يجب إثبات الضرر الناجم عن هذه الممارسات والعلاقة السببية بينهما، مع إمكانية فرض رسوم تعويضية أو اتخاذ تدابير أخرى لحماية الصناعة المحلية من الأضرار.**

* **مبدأ عدم التمييز:**

**اذ يتوفر على مبدأي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية في اتفاقيات التجارة العالمية. الأول يضمن المساواة بين الدول في الامتيازات التجارية مع استثناءات للتكتلات الاقتصادية، والثاني يحقق المساواة بين المنتجات المستوردة والمحلية لضمان المنافسة العادلة. الهدف هو تعزيز التجارة العادلة والتنمية الاقتصادية.**

* **المطلب الثاني :**

**1.أهداف منظمة التجارة العامية :**

**إن الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة العالمية أي تطبيق نظام حرية التجارة العالمية، وفي هذا الإطار فإن المنظمة تسعى إلى تحقيق أهداف عامة متسعة تتمثل في:**

* **خلق مجال للمنافسة الدولية في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية.**
* **زيادة وتعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة عن طريق زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.**
* **الاستخدام الأمثل لموارد العالم وزيادة الإنتاج ورفع حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات مع الحفاظ على البيئة وحمايتها وضمان كل الوسائل اللازمة لذلك.**
* **توسيع وخلق أساليب جديدة للتقسيم الدولي للعمل وزيادة نطاق التجارة الدولية.**
* **إتاحة الفرصة للدول النامية والأقل نموا للمشاركة في التجارة الدولية بشكل أفضل.**
* **تنشيط التجارة الدولية وزيادة حجم المبادلات التجارية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.**
* **توفير حماية مناسبة للسوق الدولية لجعلها تعمل في بيئة تتناسب وتتلاءم مع مختلف مستويات التنمية.**

**الهدف الرئيسي: تحرير التجارة الدولية لتحقيق نمو اقتصادي عالمي، مع مراعاة أن الدول النامية تحتاج لتحسين تنافسيتها واستغلال الفترات الانتقالية لتقليل الخسائر وزيادة المكاسب.**

**.2المهام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية:**

**المهام الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة وفق المادة الثالثة من اتفاقية مراكش :**

* **إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية: الإشراف على تنفيذ اتفاقية مراكش والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتوفير الإطار اللازم لتحقيق أهدافها.**
* **مراجعة السياسات التجارية: تنظيم مراجعات دورية لسياسات الدول الأعضاء (كل سنتين للدول المتقدمة وكل أربع سنوات للدول النامية) لضمان الشفافية والتوافق مع أحكام الاتفاقيات.**
* **تسوية النزاعات التجارية: إدارة آلية فض المنازعات من خلال قواعد وإجراءات محددة.**
* **التنسيق مع المؤسسات الدولية: التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.**
* **إطار للمفاوضات التجارية: توفير بيئة للتفاوض حول العلاقات التجارية متعددة الأطراف وتنفيذ نتائج المفاوضات.**

**3.علاقة منظمة الاجارة العالمية بصندوق النقد الدولي :**

**العلاقة بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي قائمة على التعاون والتكامل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي، وتتمثل أبرز ملامحها في:**

* **الأسس القانونية:**

 **تستند العلاقة إلى اتفاقيات دولية، مثل المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الجات، التي تدعو إلى تنسيق السياسات التجارية والمالية.**

* **اختلاف الاختصاص:**

 **يركز صندوق النقد الدولي على الاستقرار المالي والمساعدات النقدية، بينما تهتم منظمة التجارة العالمية بتحرير التجارة ووضع قواعدها، مع تداخل واضح بين الجوانب المالية والتجارية.**

* **التعاون:**

**تعمل المنظمتان على مواجهة تحديات العولمة، خاصة في الدول النامية، لضمان استقرار الاقتصاد العالمي ونموه.**

* **الأثر الاقتصادي:**

**يسهم التنسيق بينهما في تعزيز التجارة الدولية، توفير فرص العمل، وتقليل الفقر.**

**العلاقة بين المؤسستين تعكس تكامل السياسات لتحقيق استقرار اقتصادي عالمي شامل.**

**.4مزايا الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية:**

* **توسيع الأسواق: الوصول إلى أسواق 164 دولة.**
* **الاستقرار والشفافية: تطبيق قواعد تجارية واضحة.**
* **حل النزاعات:آليات فعالة لتسوية الخلافات التجارية.**
* **معاملة تفضيلية: ضمان عدم التمييز بين الدول الأعضاء.**
* **دعم التنمية: تسهيلات للدول النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي.**
* **صياغة القواعد: المشاركة في وضع سياسات التجارة الدولية.**

**يسهم ذلك في تعزيز التكامل والنمو الاقتصادي عالميًا.**

* **قائمة المراجع:**

**\_اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية لسنة 1994.**

**\_د. عبد الكريم عوض خليفة القانون الدولي الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة.2010**

**\_د. مصلح الطراونة د. ليلى العبيدي مامين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، دار وائل للنشر، الأردن، 2013**

**\_د. سهيل الفتلاوي منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان .2006**

**\_د. سمير محمد عبد العزيز التجارة العالمية وجات 94 مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996**

**\_د. جمعه سعيد سرير : النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بيروت.**

**\_إتفاقية الجات47 19.**

**\_د سيد طه بدوي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الجاتس وأثرها على ميزان الخدمات**

**المصريقي الفترة من 1999/2000-1995/1996م كلية الحقوق جامعة حلوان 2005 د سعيد النجار، اتفاقات الجات وأثرها على البلاد العربية القاهرة، دار الشروق . 1997 د صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية. 2001**

**عادل المهدي عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، القاهرة، الدار اللبنانية المصرية، . 2003**

**محمد طاهر سعودي تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر ، . 2004**

**د. محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات الإسكندرية، الدار الجامعية 2003.**